

حاملوا الدكتوراه الفرنسية يرفضون مضمون الاتفاق بالصيغة التي أعلنت عنها اللجنة الإدارية

المطالبة بالإدماج في الإطار المهني المستحق

أحمد جدوال

دعا المكتب الوطني للجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية، في دورة عادية، توسعت لتتعرّض بمشاركة الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية، إلى المزيد من التعبئة والحذر من المحاولات التضليلية المغالطة، ومن كل المبادرات المشوشة، الهادفة إلى التفرقة والشتات، وتأجيج الصراعات المفتعلة، من خلال الترويج لطروحات تركز على الخلط بين ما هو إداري لا يقبل المساومة، وما هو تقابلي له منطقه الخاص.

وتندرج هذه الدعوة في سياق الاجتماع الأخير المنعقد بالرباط، بعد رفع قرار الإضراب المفتوح عن الطعام الذي استمر 84 يوما متتالية (من 1 نونبر 2006 إلى 24 يناير 2007) وتعليق الاعتصام الوطني المفتوح للأساتذة خريجي الجامعات الفرنسية. وأشاد المكتب الوطني، بالتتابع اليقظ لتطورات الملف، والتنويه بالمساعي والمبادرات الرصينة الناجحة التي قام بها وما يزال، في إطار تدبير مرحلة ما بعد الإضراب المفتوح عن الطعام، والرافضة لكل الحلول الترقيعية ولكل المناورات المفضوحة التي تستهدف مطالبهم القانونية، كما يستنكر، مكتب الجمعية، بشدة ويرفض رفضا قاطعا مضمون الاتفاق بالصيغة التي أعلنت عنها اللجنة الإدارية في بيانها بتاريخ 2007/11/2، والتي تراجعت بشكل خطير عن الصيغة السابقة، بالرغم من معارضة المتضررين، وقد كانت تلك الصيغة أحد الأسباب التي أدت إلى الدخول في الإضراب عن الطعام، مما دفع بالأساتذة الباحثين إلى سحب الثقة من المكتب الوطني واللجنة الإدارية للنقابة. وفي نفس السياق، أشار مكتب الجمعية، إلى أن الاتفاق بالصيغة المرفوضة لن يرى النور، نظرا لأقلانويتها، ولإبتعادها عن منطق الإنصاف، ولطابعها الترقيعي المرفوض من قبل المتضررين، والذي لم يحركه إلا هاجس انتقامي لدى مكتب وطني فقد شرعيته ومشروعيته، مما يؤكد من جديد عدم أهليته في تمثيل الأساتذة الباحثين وتبدير ملفات حساسة والتفاوض بشأنها، كما هو الحال بالنسبة لمف الدكتوراه الفرنسية ذي الصيغة الإدارية المحضنة.

وتعنا لذلك فإن المكتب الوطني للجمعية يتبرأ من اتفاق 2 نونبر 2007، الذي لا يعني المتضررين في شيء، ويرحب بالصيغة التي جاءت في بلاغ الوزارة الأولى بتاريخ 13 غشت، نظرا لما تحمله من اعتراف بالحيف الإداري اللاحق بهذه الفئة قبل 19 فبراير 1997، ويؤكد عزمه على الطي النهائي لهذا الملف بما يتناسب والمؤهلات العلمية للأساتذة الباحثين، من خلال تصحيح الخطأ الإداري، وإقرار المعادلة العلمية لشهادة الدكتوراه الفرنسية، بتصحيح وضعيتها حاملها عبر إدماجهم في الإطار المهني المستحق، كما يحدده النظام الأساسي ل: 17 أكتوبر 1975.

الجمعية المغربية للأساتذة الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية - 87 / كينغ / 4 009